

الدرس الرابع: محاكمة صورية

يُقسّم الصف إلى مجموعتين، المجموعة 1 تمثل النيابة في موضوع هدم المنازل غير المرخصة، المجموعة 2 تمثل المواطنين الذين تسلموا أمر الهدم. تُعطى المجموعات مهلة 10 دقائق لقراءة تفاصيل ملفها وإعداد المرافعة. وستدور خلال الـ15 دقيقة التالية محاكمة مقابل الجمهور. من المهم أن نعيّن لجنة استماع مهمتها تسجيل أهم ما يركز عليه النقاش بين الطرفين .

تفاصيل ملف: هدم البيوت

يجيز القانون هدم بيت غير مرخص. للحصول على تصريح بالبناء يجب أن تتوفر للبلدة خارطة هيكلية تحدد أين يجوز البناء وأين لا يجوز. لا توجد لغالبية البلديات العربية خرائط هيكلية. من يقوم بالبناء في هذه البلدة، أو بتوسيع بيته القائم، بعد ولادة مولود جديد مثلاً، يقوم عملياً بمخالفة القانون. تدّعي الدولة أنه يمكن هدم بيوت بنيت بصورة غير قانونية، بينما يدعي المواطنون العرب أن الدولة هي المذنبة بعدم وجود خرائط هيكلية، وبالتالي لا يجوز اتهامهم ببناء بيوت لهم.

أسئلة للدعاء: ما هي الحقوق المنتهكة نتيجة لهذا الوضع؟ ما هي إسقاطات الوضع

الراهن؟ ما الذي تطالبون الدولة أن تقوم به؟ ما تسويغات مطالبكم هذه؟

أسئلة للدفاع: كيف يمكن تبرير الوضع الحالي؟ ما هي الحقوق التي قد تتضرر إذا لم تهدم البيوت التي شيدت بطريقة غير قانونية؟ حسب رأيك ما هي الدوافع الدولية للتمييز ضد السكان العرب

يعرّف المحامي عوني بنا، البناء غير المرخص على أنه؛ في الغالب؛ بناء اضطراري يفرضه واقع التمييز والإقصاء، حيث أكد أنّ الإجراءات القانونية والتي تتيح فرض عقوبات على أصحاب البيوت تعكس بمجملها وضعًا قانونيًا قائمًا غير منصف البتة، إذ أنه لا يأخذ مسببات البناء وواقع التمييز والإجحاف الذي تعيشه البلدات العربية بالحسبان، ولا العلاقة الوثيقة بين التمييز التاريخي ضد المواطنين العرب في مجال الأراضي والمسكن، وتطوّر ظاهرة "البناء غير المرخص". كما لا يتطرق القانون وقرارات الحكم في المحاكم الإسرائيلية إلى مصادرة الأراضي العربية وتقليص مسطحات البلدات العربية كأهم المسببات لضائقة الإسكان الخطيرة في المجتمع العربي، في حين لا تقوم الدولة وجهاز التخطيط بواجبهم في توفير حلول إسكانية قانونية.